برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، 21- 2002/10/25

مخططات الإستراتيجيات القطرية

البند 7 من جدول الأعمال

مخطط الاستراتيجية القطرية لكينيا

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2002/7/2
19 September 2002
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس لينظر فيها

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

المدير الإقليمي لمكتب شرق وجنوب أفريقيا (ODK): Ms J. Lewis

كبير موظفي الاتصال (ODK): Ms E. Larsen رقم الهاتف: 066513-2103

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخص

تندرج كينيا في عداد بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض حيث تبلغ حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 280 دولاراً بحيث تعتبر من أشد البلدان فقراً في العالم. ومع أن البلد يمتلك الإمكانيات اللازمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في ميدان الإنتاج الغذائي، فإن ظاهرة انعدام الأمن الغذائي فيه آخذة في الاتساع على المستويين القطري والأسري على حد سواء، وفقاً لما هو واضح من انخفاض حصة الفرد من إنتاج الحبوب وارتفاع حجم واردات الحبوب السنوية الصافية. ورغم الزيادة الإجمالية في مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني فإنه ما يزال ضعيفاً بشكل خاص بسبب صعوبة الوصول إلى المدخلات الرئيسية، ورداءة البنى الأساسية في المناطق الريفية، وعدم كفاية منافذ الأسواق ومعلومات التسويق، إلى جانب موجات الجفاف. (واصل **البرنامج** منذ عام 1965 تقديم إمدادات الإغاثة من الجفاف في ظل العديد من عمليات الطوارئ). وما يزال الفقر وانعدام الأمن الغذائي متفشيين في المناطق الريفية، كما أن هاتين الظاهرتين اتسعتا في المناطق الحضرية في السنوات الأخيرة.

وقد أُعد مخطط الاستراتيجية القطرية هذا، وهو من مخططات الجيل الثاني، في سياق التقييم القطري الموحد/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والأولويات الاستراتيجية للحكومة الكينية وفقاً لوثيقة استراتيجية الحد من الفقر، وسياسة **البرنامج** لتحفيز التنمية (القرار 1999/م ت-س/2). كما أنها تستقي من تجربة تنفيذ البرنامج القطري الحالي وتراعي توصيات عملية تقييم ذلك البرنامج.

وتظل الأهداف الاستراتيجية الرئيسية على ما كانت عليه عموماً في ظل البرنامج القطري الراهن والمتمثلة في مواصلة مساندة التعليم الأساسي (الابتدائي وما قبل الابتدائي)، والمبادرات الهادفة إلى مساعدة المجتمعات المحلية والأسر على التخفيف من آثار الكوارث (في ضوء تعرض كينيا للجفاف)، والعناية بالأيتام ومرضى فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز على أساس مستدام. ووفقاً لسياسة تحفيز التنمية المعتمدة في **البرنامج** فإن موارد **البرنامج** ستُستخدم في تحقيق الأهداف التالية:

- تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في الرصيد البشري من خلال تلقي التعليم والتدريب؛
- تمكين الأسر الفقيرة من اكتساب الأصول المادية والحفاظ عليها؛
- التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية في المناطق المعرضة لتكرار حدوثها.

وستنصب الأنشطة المقبلة حصراً على المناطق المعدمة في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة، وبعض الأحياء الحضرية البائسة، ومناطق أخرى تعاني من انعدام الأمن الغذائي وكذلك من ارتفاع معدلات تفشي سوء التغذية وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وستوجَّه الموارد الغذائية للبرنامج، بالتضافر مع الموارد غير الغذائية، نحو ثلاثة أنشطة رئيسية هي: مساعدة التعليم الأساسي؛ ومساندة الأسر من ضحايا مرض الإيدز؛ وصندوق أنشطة الاستعداد للكوارث، والتي سيتواصل في إطارها تقديم المساندة لجهود إدارة الكوارث والتخفيف من آثارها، وكذلك تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها.

مشروع القرار

يوافق **المجلس** على مخطط الاستراتيجية القطرية لكينيا (WFP/EB.3/2002/7/2) وفوَّض الأمانة بالشروع في صياغة برنامج قطري يراعي تعليقات المجلس.

انعدام الأمن الغذائي والفقراء والجوعى

1- تتدرج كينيا في عداد بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، ويُقدَّر عدد سكانها بنحو 28.7 مليون نسمة علماً بأن نسبة الزيادة السكانية تبلغ 2.9 في المائة في السنة (إحصاء عام 1999). ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2001 فإن كينيا تحتل المرتبة 123 من أصل 162 بلداً شملها التقدير (112 من أصل 146 بلداً حسب مؤشر التنمية المتعلق بالمساواة بين الجنسين)، وهو ما يمثل هبوطاً من المرتبة 113 التي احتلتها عام 1997. وتقل حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التي تبلغ 280 دولاراً بالأسعار الجارية (1999)[1] عن المتوسط السائد في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء وعن متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل البلدان ذات الدخل المنخفض والبالغ 530 دولارا[2]. والزراعة هي المهنة الأساسية لأكثر من 80 في المائة من السكان العاملين، وتُسهم بصورة مباشرة وغير مباشرة بنسبة 53 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني[3].

2- وخلال مرحلة ما بعد الاستقلال (بين عامي 1964 و2000) انتقلت كينيا من مرحلة النمو السريع (6.6 في المائة في المتوسط خلال الفترة 1964-1972) إلى مرحلة انخفاض مطوَّل (5.2 في المائة خلال 1974-1979 و4 في المائة خلال 1980-1989 و2.4 في المائة خلال 1990-2000). ومنذ عام 1980 توازى هذا الانخفاض مع هبوط في مستويات الاستثمار، مما قلل من قدرة البلاد على النمو. وأسفر الافتقار إلى انتعاش اقتصادي مستمر في التسعينات عن هبوط إجمالي في الدخل الفردي. كما ازدادت الآفاق الاقتصادية قتامة في أواخر التسعينات بسبب صافي تدفقات الموارد الخارجة لتسديد الديون بحيث انخفضت الاستثمارات الحكومية بمعدلات أكبر من انخفاض الاستثمارات الإجمالية[4].

3- والبلاد عرضة على وجه الخصوص للكوارث الطبيعية المتكررة (آفات مهاجرة، موجات جفاف، فيضانات، أوبئة حيوانية)، والهزات الاقتصادية الخارجية (تقلبات الأسعار في أسواق السلع العالمية)، وإلى معدل عال ومتزايد مؤخراً لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز (13.5 في المائة). وبالإضافة إلى ذلك فإن وجود أعداد ضخمة من اللاجئين (نحو 000 224 نسمة حسب التقديرات الراهنة) يواصل زيادة الضغط على الموارد الطبيعية المنهكة أصلاً، وعلى الموارد الاجتماعية والاقتصادية، كما أنه يؤدي إلى تفاقم وضع الأمن الداخلي، ولاسيما في المناطق الحدودية (وادي الصدع، والمقاطعتان الشرقية والشمالية الشرقية).

4- وقد استفحل انعدام الأمن الغذائي الأسري في السنوات الأخيرة نتيجة هبوط القدرة الإنتاجية الزراعية، والنمو السكاني السريع، وارتفاع معدلات الفقر. ووفقاً لتقديرات مسح الأوضاع المعيشية لعام 1997 فإن 56 في المائة من السكان يعيشون دون مستوى خط الفقر المطلق والمحدد بمقدار 188 دولاراً سنوياً في المناطق الريفية و402 دولار في المناطق الحضرية. ومع أن مستويات الفقر أعلى في المناطق الريفية، فإنها ارتفعت بوتيرة أشد في المناطق الحضرية بين عامي 1994 و1997.

5- وزاد عدد ضحايا الفقر المطلق من 3.7 مليون نسمة عام 1972 إلى نحو 15 مليون نسمة في الوقت الراهن. ويعيش ثلاثة أرباع هؤلاء في المناطق الريفية. وسُجلت أعلى معدلات الفقر الريفي في مقاطعتي نيانزا والساحل (63 و62 في المائة من السكان على التوالي). ولم تشمل الدراسة معظم المناطق القاحلة وشبه القاحلة في عام 1997. وسُجلت أدنى المستويات في المقاطعة الوسطى (31 في المائة). وفي صفوف المجتمعات المحلية الحضرية فقد بلغت مستويات الفقر المطلق ذروتها في مدينة كيسومو (63 في المائة)، تعقبها نيروبي (50 في المائة)، وناكورو (41 في المائة)، ومومباسا (38 في المائة).

6- ومنذ الاستقلال كان هناك نمو سريع في معدلات الالتحاق بالمدارس؛ ووصل المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى 87.6 في المائة عام 2000، غير أنه تراوح بين 17.8 في المائة في المقاطعة الشمالية الشرقية إلى 100 في المائة في المقاطعة الوسطى. وفي نيروبي وصل معدل الالتحاق بالمدارس في صفوف السكان الحضر إلى 50 في المائة فقط. وتحسن المعدل الوطني لمعرفة القراءة والكتابة من 70 في المائة عام 1989 إلى 85 في المائة عام 1994، بالمقارنة مع الهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي وقدره 85 في المائة بحلول عام 2000. غير أن هناك تبايناً واسعاً بين الأقاليم وكذلك بين الجنسين. ومن الزاوية الجغرافية تبرز المقاطعة الشمالية الشرقية التي ينخفض فيها مستوى معرفة القراءة والكتابة بصورة استثنائية حيث يبلغ 24 في المائة. وبصورة عامة فإن معدلات الالتحاق بالمدارس في المناطق القاحلة وشبه القاحلة منخفضة حيث تتراوح بين 12 و60 في المائة. وعلى سبيل المثال فإن نسب الأطفال في سن الدراسة الملتحقين بالمدارس بالفعل تبلغ فحسب 12.9 في المائة في غاريسا، و19.8 في المائة في واجير، و22.2 في المائة في

---

(1) الملخصات الإحصائية لعام 2000، المكتب المركزي للإحصاء.
(2) تقرير التنمية البشرية لعام 2001 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
(3) وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، يونيو/حزيران عام 2001.
(4) المرجع السابق.

مندیرا، و32.3 في المائة في توركانا. أما في بقية المقاطعات فإن هذه النسب تزيد على 50 في المائة فيما يتصل بكلا الجنسين. على أن المعدل الإجمالي لمعرفة القراءة والكتابة في صفوف الإناث بلغ 67 في المائة بالمقارنة مع 83 في المائة في صفوف الذكور عام 1994، علماً بأن أعلى معدلات التفاوت بين الجنسين حدثت في المقاطعة الشمالية الشرقية، ومقاطعة الساحل، ومقاطعة نيانزا.

7- وثمة أعداد كبيرة من أطفال سن الدراسة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة من غير الملتحقين بالمدارس على الإطلاق، كما أن نسبة عالية من أولئك الأطفال تتسرب من النظام التعليمي دون اكتساب أي مهارات أساسية للقراءة والكتابة والحساب. وفي عام 1999 وصلت معدلات إتمام الدراسة إلى 47.7 في المائة، أما معدلات الانتقال إلى المرحلة الثانوية فبلغت 39.9 في المائة على المستوى الوطني. وكانت العوامل المساهمة الرئيسية في ذلك هي الفقر، وأنماط الحياة البدوية التقليدية، وضعف الوعي بالحاجة إلى التعليم، والتخلف العام. وأثرت هذه العوامل بدورها سلباً على معدلات الانتقال والإتمام، ولاسيما في صفوف الفتيات. فقد تمكنت نسبة 47.8 في المائة فقط من إنجاز المرحلة الابتدائية، وانضمت نسبة 39 في المائة فحسب إلى المدارس الثانوية.

8- وعلى المستوى الأسري زادت حدة الفقر بفعل مجموعة من العوامل، بما في ذلك جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز؛ وضعف القدرة على الوصول إلى فرص العمالة المنتجة؛ وعدم كفاية الأصول المادية، مثل رؤوس الأموال والقروض الائتمانية، حتى على مستوى صغير؛ وصعوبة الوصول إلى الأسواق. والشرائح الأشد معاناة هي الأسر التي تترأسها الإناث أو العجائز؛ والرعاة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة المعرضة للقحط (انظر الخريطة في الملحق الثاني)؛ ومزارعو الكفاف؛ وسكان الضواحي الحضرية البائسة؛ والأطفال المشردون، والأيتام، وذوو العاهات، والعاطلون عن العمل، وأصحاب العمالة الرسمية وغير الرسمية ذات الأجور الزهيدة.

9- وللفقر بعد ريفي وجنساني على حد سواء. وفي كينيا ينتشر الفقر في صفوف مزارعي الكفاف والرعاة بمعدلات أعلى من المتوسط. وفي الحقيقة فإن مزارعي الكفاف يشكلون نسبة تزيد على 50 في المائة من مجموع الفقراء. وبالإضافة إلى ذلك فإن نسبة عالية من المحرومين هي من النساء. وعلى سبيل المثال فإن نسبة 69 في المائة من الإناث المندرجات في صفوف السكان النشطين يعملن كمزارعات كفاف، بالمقارنة مع 43 في المائة من الرجال. وبما أن مزارعي الكفاف هم من الفئة الأشد فقراً، فإن هذا الاعتماد النسبي للنساء على زراعة الكفاف يفسر حرمانهن الشديد.

10- وتتجلى هذه المشكلات في أقسى صورها في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، حيث تنفق النساء جل وقتهن في البحث عن الماء والوقود. كما أن النساء، وعلى نحو أشد من الرجال، يواجهن عقبات اقتصادية- اجتماعية وثقافية ضخمة تحد من جهودهن الرامية إلى النهوض بأوضاعهن المعيشية. فالنساء أكثر فقراً من الرجال؛ وأقل قدرة على الوصول إلى الموارد، مثل الأراضي الزراعية، والائتمان، والتعليم؛ وأضعف مشاركة بكثير في سوق العمالة الرسمية (وإن كانت هذه المشاركة آخذة بالتزايد). وعلى الصعيد السياسي فإن نسبة تمثيل النساء في عمليات اتخاذ القرارات ضعيفة على المستويين القاعدي والوطني.

11- وتعاني كينيا أشد المعاناة من جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، حيث بلغ عدد حاملي الفيروس نحو 2.1 مليون نسمة عام 1999 (انظر الخريطة في الملحق الثالث). وتصدياً لذلك فقد أعلنت حكومة كينيا في ذلك العام عن أن جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز تشكل كارثة وطنية وأنشأت المجلس الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز لوضع الاستراتيجيات اللازمة لمكافحة انتشار هذه الجائحة التي أدت إلى استفحال المشكلات الصحية والاقتصادية-الاجتماعية. وضمن الخطة الاستراتيجية الوطنية للمكافحة فقد التزمت الحكومة بخفض معدلات انتشار الفيروس بنسبة تتراوح بين 20 و30 في المائة بحلول عام 2005، وحصلت في سبيل تحقيق ذلك على قرض ضخم من البنك الدولي. وتتزايد أعداد الوفيات الناجمة عن مرض الإيدز، كما أن متوسط العمر المرتقب في كينيا قد انخفض من 60 سنة في عام 1993 إلى 47 سنة في عام 2000. وأدت جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز أيضاً إلى زيادة لم يسبق لها مثيل في عدد الأيتام الذي يقدر حالياً بنحو 000 900 نسمة (عام 2000). وطبقاً لتقديرات المجلس الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز فقد بلغ عدد حاملي فيروس نقص المناعة البشرية في صفوف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و14 سنة نحو 000 78 مصاب (عام 2000)، كما أن أكثر من 000 30 طفل يولدون مصابين بهذا الفيروس/مرض الإيدز كل عام. وبالإضافة إلى ذلك فإن معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة قد ارتفع من 90.9 حالة لكل ألف من المواليد الأحياء عام 1989 إلى 105.2 حالة عام 1998 نتيجة تضافر مجموعة من العوامل أبرزها رداءة مرافق الإصحاح، وسوء التغذية، والتي زاد من أثرها فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

12- وتعاني الأسر المنكوبة بجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز على الأرجح من انعدام الأمن الغذائي حتى لو كانت تعيش في مناطق تنعم عموماً بالأمن الغذائي. وخلصت دراسة أجريت عام 1999[5] وغطت مزارعي شبه الكفاف في مقاطعة نيانزا والمقاطعة الشرقية إلى أن العلل والوفيات في صفوف الأسر قد أدت إلى انكماش المساحات المزروعة، وفقد الدخل، وزيادة نسب الإعالة، واشتداد انعدام الأمن الغذائي بصفة عامة. وتسفر الأمراض المزمنة والوفيات عن فقد

(5) Rugalema G., Weigang S. and Mbwika J. 1999. HIV/AIDS and the Commercial Agricultural Sector in Kenya: Impact, Vulnerability, Susceptibility and Coping Strategies, Rome: FAO, in cooperation with UNDP.

الدخل والعمالة واستنزاف الأصول الأسرية، ولاسيما حينما يكون المصاب هو رئيس الأسرة. وتتحول الموارد الأسرية نحو العناية بالمرضى وتغطية تكاليف الرعاية الطبية. وينحو الأعضاء الآخرون في الأسرة إلى العمل بصورة أقل لاضطرارهم إلى رعاية المرضى. وتعاني النساء بشكل خاص في هذا الميدان إذ أنهن يتحملن عبء رعاية الأقارب المرضى، مما يقلل من الوقت الذي ينفقنه في العناية بأطفالهن وبأفراد الأسرة الآخرين وفي أداء الأنشطة الإنتاجية الأخرى. وعلى وجه الخصوص فإن الأطفال، ولاسيما الفتيات، يُسحبون من المدارس لتوفير النفقات التعليمية وزيادة عدد اليد العاملة الأسرية. وطبقاً لما يقوله المجلس الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، فإن هناك ارتفاعاً في عدد الأسر التي تتولى رئاستها النساء، و الأطفال، والعجائز.

سمات انعدام الأمن الغذائي

13- يعاني الأمن الغذائي من وضع متزعزع على المستوى الوطني. وتتقلب مستويات الإنتاج المحلي من الذرة، والفاصولياء، والقمح بسبب المعدلات غير الموثوقة لهطول الأمطار (موجات جفاف في 1993/1992، و1997، و1999/2000، وفيضانات في 1998/1997). وفي الوقت الراهن فإن نحو 84 في المائة من الأراضي الزراعية مزروعة بالمحاصيل الغذائية، بينما تُستخدم النسبة المتبقية في إنتاج المحاصيل النقدية. وقد استقرت مساحة الرقعة المزروعة بالذرة، وهي المحصول الغذائي الرئيسي، عند 1.5 مليون هكتار، مع إمكانية محدودة للتوسع بسبب أوجه الاستخدام المنافسة للأراضي. ويتراوح حجم الإنتاج في الموسم الماطر الطويل (مارس/آذار – يونيو/حزيران) بين 2.3 و2.7 مليون طن، علماً بأن ثلاثة أرباع هذه الكمية تُنتج في المزارع الصغيرة. وتتسم المحاصيل التقليدية، مثل الذرة الرفيعة والدخن والكسافا، بالأهمية على وجه الخصوص بسبب مقاومتها للجفاف.

14- ويتركز الإنتاج الغذائي في المناطق ذات الإمكانيات العالية لوادي الصدع، والمقاطعتين الغربية والوسطى، حيث يكثر هطول الأمطار. ومع ذلك فإن غلات الذرة منخفضة حيث تصل في المتوسط إلى 2 طن لكل هكتار، في حين بلغ متوسط استيراد الذرة زهاء 000 500 طن سنوياً بين عامي 1991 و2001. وخلال هذه الفترة لم تنتج كينيا ما يكفي لتلبية الاحتياجات الغذائية، وتجاوز الطلب الإجمالي على الحبوب حجم الإمدادات المحلية المتاحة في كل سنة محصولية باستثناء 1992/1991 و2002/2001. وفي ضوء عدم استقرار الإنتاج المحلي فقد تقلبت متطلبات الاستيراد تقلباً كبيراً حول المعدل المتوسط لعشر سنوات وقدره نحو 000 900 طن سنويا. ولم تحقق الجهود الحكومية المبذولة لزيادة غلات المحاصيل الغذائية ثمارها المرجوة بسبب قلة الأنشطة الإرشادية المتصلة بهذه المحاصيل، وضعف فرص التسويق، ورداءة البنى الأساسية، والافتقار إلى التسهيلات الائتمانية لصغار المزارعين.

15- والسوق المحلية محمية إلى حد ما من تقلب الأسعار نتيجة تدخل المجلس الوطني لإنتاج الحبوب. ومع ذلك فإن الإقليمين النائيين الشمالي والشمالي الشرقي، اللذين يعانيان من عجز غذائي هيكلي ومن رداءة شبكة الطرق، يشهدان فوارق سعرية محلية واسعة. وبلغ حجم واردات المعونة الغذائية السنوية (من الذرة والقمح أساساً) في المتوسط 000 175 طن على مدى العقد الماضي منذ عام 1991. غير أن من المستبعد أن تكون واردات البرنامج من المساعدات الطارئة والإنمائية قد أسفرت عن تشويه كبير في الأسعار في سوق الذرة. فقد أُرسلت المساعدات في معظمها إلى المناطق القاحلة وشبه القاحلة، حيث ينخفض إنتاج الذرة إلى الحد الأدنى ويضعف الطلب السوقي. وعلى المستوى الإجمالي فإن واردات البرنامج من الذرة على مدى السنوات العشر الماضية قد بلغت في المتوسط نسبة 3 في المائة من مجموع الإمدادات المتاحة من هذه المادة.

16- ومن الواضح أن جذور انعدام الأمن الغذائي المزمن في كينيا ترجع إلى الفوارق الإقليمية في الثروات الطبيعية، والتي تزداد اتساعاً بفعل رداءة البنى الأساسية الريفية، وانخفاض مستوى التقانات، وسوء نوعية المدخلات وقلتها، وانخفاض حجم الدخول والاستثمارات. وبسبب الافتقار إلى آليات فعالة لمنع الكوارث والتخفيف من حدتها فإن الأسر ضعيفة للغاية في وجه موجات الجفاف المتكررة. ويصح ذلك على وجه الخصوص في المناطق المنخفضة الرعوية، والزراعية- الرعوية، والحدية شمال خط الاستواء، حيث تؤدي هيمنة الأنماط البدوية لرعي الأبقار المترافقة مع الأساليب الرديئة لإدارة المراعي إلى ضعف آليات التصدي في سنوات القحط (انظر الخريطة في الملحق الأول). وفي الغرب أسفر ارتفاع النمو السكاني وصغر الحيازات عن انتشار تدريجي للفقر. وعجزت وتائر النمو والتنويع في القطاعات الزراعية والاقتصادية عن مواكبة المعدلات الهائلة للنمو السكاني على مدى العقدين الأخيرين.

سوء التغذية وهشاشة الأوضاع

17- تشهد ظاهرة سوء التغذية في صفوف الأطفال ارتفاعاً بسبب التدهور الاقتصادي العام، وجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والفقر، والفوارق بين الجنسين، وانعدام الأمن الغذائي على المستويين الأسري والوطني. وفي صفوف الأطفال دون سن الخامسة كانت نسبة 33 في المائة تعاني من التقزم، و6 في المائة من الهزال في عام 1998[6].

(6) المسح الديمغرافي والصحي في كينيا عام 1998.

كما أن معدلات نقص الوزن في صفوف الأطفال مرتفعة أيضاً إذ تصل إلى 426. في المائة[7]. وتعاني المناطق القاحلة وشبه القاحلة أشد المعاناة من ذلك. ففي المقاطعة الشمالية الشرقية تبلغ نسبة الأطفال ناقصي الوزن 35.8 في المائة. وفي عام 1998 وصل معدل وفيات المواليد إلى ما بين 590 و650 حالة لكل 100,000 من المواليد الأحياء؛ أما معدل الوفيات في صفوف الأطفال دون سن الخامسة فبلغ 105 حالات لكل 1,000؛ في حين وصل معدل وفيات الرضع إلى 71 حالة لكل 1,000. وتظهر المعدلات الثلاثة جميعاً تدهوراً ملحوظاً بالمقارنة مع القيم المسجلة في إحصاء عام 1989. كما أن المقاطعات التي يشتد فيها انتشار سوء التغذية تشهد أيضاً انخفاضاً في معدلات الالتحاق بالمدارس والمواظبة على الدراسة، وضعف الإنجازات، وارتفاع معدلات التسرب، ولاسيما في صفوف الفتيات.

المجموعة السكانية المستهدفة

18- بالنظر إلى عمق ظاهرة الفقر واتساعها في كينيا فإن المعونة الغذائية ستوجه نحو الشرائح المعدمة في صفوف الأسر الفقيرة الريفية منها والحضرية. وبسبب الهشاشة الاستثنائية إزاء الكوارث الطبيعية فإن جهود **البرنامج** تنصب حالياً على المناطق القاحلة وشبه القاحلة وتستهدف 21 قسماً رعوياً-زراعياً يصل عدد سكانها إلى 2,399,625 نسمة. وبصورة إجمالية فإن المناطق القاحلة وشبه القاحلة تتألف من 27 قسماً تضم نحو 6,554,297 نسمة.

19- وستتركز أنشطة **البرنامج** المتصلة بجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز على الأسر الفقيرة المتضررة من هذه الجائحة في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الإصابة، مثل مقاطعة نيانزا والمقاطعة الغربية والأحياء الفقيرة في كيسامو ونيروبي.

20- وخلال البرنامج القطري المقبل فإن اهتماماً خاصاً سيوجه نحو ما يلي:

- أطفال مرحلتي الدراسة الابتدائية وما قبل الدراسة في الأسر المحرومة من الأمن الغذائي؛
- الأسر الفقيرة الجائعة المتضررة من جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز؛
- الأسر التي تترأسها النساء، والعجائز، والأطفال (ولاسيما الفتيات والأيتام)؛ و
- الرعاة شحيحو الموارد في المناطق المعرضة للكوارث.

وبالإضافة إلى ذلك فإن **البرنامج** سيواصل مساندة الأعداد الضخمة والمتزايدة من اللاجئين في البلاد عبر عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش رقم 6226، ومساعدة الأسر الفقيرة في المجتمعات المحلية المضيفة للاجئين.

الأولويات والسياسات الحكومية المتعلقة بالتصدي للفقر وانعدام الأمن الغذائي

السياسات الشاملة

21- بالنظر إلى سوء أداء الاقتصاد وتزايد الفقر فقد اعتمدت الحكومة في يونيو/حزيران عام 2000 الوثيقة المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر التي حددت التدابير الرامية إلى تشجيع النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر. وجاءت بعد ذلك الوثيقة الكاملة لاستراتيجية الحد من الفقر في يوليو/تموز عام 2001 التي كانت محور الرؤيا طويلة الأجل (إطار زمني قدره 15 عاماً) التي رسمت معالمها الخطة الحكومية الوطنية لاستئصال الفقر المعتمدة في عام 1999. وتتضمن الوثيقة المذكورة استراتيجية قصيرة الأجل تسعى لتنفيذ خطة استئصال الفقر في سلسلة من الخطط المتدرجة التي يستغرق تنفيذ كل منها ثلاث سنوات عبر إطار إنفاق متوسط الأجل مدته ثلاث سنوات ويهدف إلى النهوض بنوعية الإنفاق وضمان تحويل الموارد نحو الأنشطة والبرامج المناصرة للفقراء. وبين وثيقة استراتيجية الحد من الفقر وخطة استئصال الفقر هناك الخطة الإنمائية الوطنية التي تنص على سياسات ذات طبيعة عامة تُنفَّذ على مدى خمس سنوات. وتقر جميع هذه الوثائق بأهمية الأمن الغذائي والقطاع الزراعي في الحد من الفقر وتنشيط النمو الاقتصادي.

22- ومن خلال وثيقة استراتيجية الحد من الفقر ترمي الحكومة إلى خفض معدلات الفقر المطلق من مستوى 56 في المائة إلى مستوى 53 في المائة بحلول عام 2004. وتتضمن الوثيقة إطاراً لتنسيق السياسات القطاعية المطروحة في خطة استئصال الفقر والخطة الإنمائية الوطنية، وهو ما سيتحقق عبر إعداد الخطط الإنمائية على مستوى المقاطعات والأقسام. كما بدأت الحكومة مشاورات على المستوى القطري بشأن عملية إحلال اللامركزية، وتفويض السلطات الإدارية والسياسية إلى مستوى الأقسام، في إطار القانون الجديد للإدارة المحلية الذي سيُعرض على البرلمان عام 2002. وفي البرنامج

(7) تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2001.

القطري المقبل سيعمل البرنامج بصورة وثيقة مع سلطات الأقسام لتوفير المساعدة الغذائية حيثما كان ذلك مناسباً لمساندة الأنشطة الإنمائية المجتمعية.

23- وفي المناطق القاحلة وشبه القاحلة فإن وثيقة استراتيجية الحد من الفقر تمنح الأولوية ضمن جملة أمور إلى ما يلي: تطوير تقنيات جمع المياه؛ واستغلال الموارد السطحية والجوفية؛ وتنمية الثروة الحيوانية، مع التركيز على الإجراءات المحسنة والمناسبة لمكافحة الآفات؛ ووضع إطار مؤسسي للتدابير الفعالة لمجابهة موجات الجفاف، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر وإدارة الكوارث، والاستعداد والتصدي لها، والانتعاش منها، بغية التقليل من خسائر الثروة الحيوانية وتعزيز الأمن الغذائي. وفي هذا المجال فإن مكتب الرئيس، إلى جانب جهات معنية متعددة، يقوم بوضع سياسة وطنية إزاء إدارة الكوارث. وينسق هذا المكتب أنشطة الأمن الغذائي في كينيا ويترأس اجتماعاً شهرياً متعدد الوكالات بشأن الأمن الغذائي والمساعدات الإنسانية الأخرى. وفوق ذلك فإن المكتب، وعبر مشروع إدارة موارد الأراضي القاحلة، يضطلع بتنسيق أنشطة جمع ونشر معلومات الإنذار المبكر الخاصة بالأمن الغذائي. ويوفر هذا النظام الأساس اللازم لاستجابة **البرنامج** العاجلة وتوجيه معوناته في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. وسيساعد **البرنامج** الحكومة في تعزيز نظام الإنذار المبكر.

سياسة التعليم

24- ترمي الحكومة، طبقاً للخطة الإنمائية الوطنية، إلى النهوض بالمشاركة في التعليم الإنمائي في مرحلة الطفولة المبكرة من 40 في المائة عام 2000 إلى 50 في المائة عام 2008. وفي مجال التعليم الابتدائي فإن الهدف هو تحقيق التعليم الابتدائي العام والحفاظ عليه بحلول عام 2005 وزيادة معدلات الانتقال من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي من 40 إلى 70 في المائة بحلول عام 2008. وفي إطار الأهداف الوطنية للتعليم تبرز الحكومة الأثر السلبي لجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز على تطوير التعليم وتركز على التوعية بهذا الوباء في المناهج الدراسية الحالية. وبغية الحد من التفاوت الإقليمي من حيث الوصول إلى خدمات التعليم، والبقاء في المدارس، وإتمام الدراسة، فإن الحكومة تزمع تكثيف برنامج التغذية المدرسية في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الفقر وإدماج سياسة التغذية المدرسية في الخطط الإنمائية الوطنية والقطاعية لإرساء الاستدامة طويلة الأجل لهذا البرنامج. وستتم توعية المجتمعات المحلية بشأن الممارسات الثقافية التي تضر بمعدلات الانخراط، والانتقال، وإتمام الدراسة، ولاسيما بالنسبة للفتيات.

سياسة المعونة الغذائية

25- يتماشى دور المعونة الغذائية الذي توحي به وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، على النحو المعروض أعلاه، مع الأهداف التالية لسياسة تحفيز التنمية:

- تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في الرصيد البشري من خلال تلقي التعليم والتدريب؛
- تمكين الأسر الفقيرة من اكتساب الأصول المادية والحفاظ عليها؛
- التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية في المناطق المعرضة لتكرار حدوثها.

وفي حال اشتمال البرامج المزمعة لتطوير واستصلاح البنى الأساسية الريفية على تدابير لمساندة إنشاء أو إحياء الأصول الإنتاجية المباشرة التي تسيطر عليها أو تديرها المجتمعات المحلية و/أو الأسر، فإن **البرنامج** سيوفر المساعدة الغذائية لها. كما أن **البرنامج** سيقدم المساعدة للحكومة في صياغة سياستها واستراتيجيتها للمعونة الغذائية.

تقييم أداء البرنامج حتى الآن

26- منذ أن بدأ **البرنامج** تقديم المساعدة إلى كينيا عام 1980 (بدأت مساعدات الطوارئ عام 1965 بتقديم الإغاثة من الجفاف) فقد غطت المشروعات التي تحظى بمساندته قطاعات مختلفة، بما في ذلك الزراعة، والغابات، والتعليم. وعلى مدى السنوات شملت معونات الطوارئ مساندة ضحايا موجات الجفاف والفيضانات، ومساعدة اللاجئين القادمين من البلدان المجاورة. وقد وافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري الأول والحال (1999-2003)، الذي تبلغ قيمته الإجمالية 32.5 مليون دولار لمساندة تنمية الموارد البشرية وإدارة الكوارث والتخفيف من آثارها، في أكتوبر/تشرين الأول عام 1998. وتصل قيمة المساعدات التي قدمها البرنامج إلى كينيا في الفترة 1965-2001 إلى ما يقدَّر بنحو 826 مليون دولار (15 في المائة للتنمية و85 في المائة لعمليات الطوارئ واللاجئين).

البرنامج القطري الحالي وعناصره

27- تساند الموارد المقدمة في إطار البرنامج القطري الحالي ثلاثة أنشطة أساسية هي: النشاط الأساسي 1(أ)، مساعدة التغذية المدرسية في المدارس الابتدائية وما قبل المدارس الابتدائية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، والنشاط الأساسي 1

(ب)، مساعدة الأطفال الحضر المحرومين؛ والنشاط الأساسي 2، صندوق أنشطة الاستعداد للكوارث؛ والنشاط الأساسي 3 ، التغذية والرعاية المجتمعية. ويعتبر النشاط الأساسي 1، الجاري تنفيذه، استمراراً للمشروع 2502 (برنامج التغذية المدرسية) الذي بدأ عام 1980. ويُنفَّذ هذا البرنامج في الوقت الراهن في 362 1 مدرسة تضم بين جنباتها 098 41 تلميذاً (008 240 من الفتيان و090 175 من الفتيات). وقد عُلِّق تنفيذ النشاط الأساسي 2 لأن أربعة من الأقسام المستهدفة تتلقى إغاثة طارئة من الجفاف في ظل عملية طوارئ، ومن المنتظر أن تستمر هذه العملية حتى أكتوبر/تشرين الأول عام 2002 . ولم يبدأ النشاط الأساسي 3 عام 2001 كما كان مخططاً في الأصل لأن وزارة الصحة لم تكن تمتلك البنى الأساسية والطاقات المؤسسية في المواقع المعنية، كما أنه لم تكن هناك أي منظمات غير حكومية أو منظمات مجتمعية قادرة، أو راغبة، أو ذات كفاءة كافية للتنفيذ في القسمين المستهدفين. ويقوم المكتب القطري الآن بوضع الصيغة النهائية لاقتراح يعيد توجيه الموارد المخصصة للنشاط الأساسي 3 نحو النشاط الجديد الرامي إلى مساندة الجهود الحكومية لمكافحة آثار جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مجموعة مختارة من الأقسام وفي نيروبي.

28- وتتمثل الأهداف الإنمائية طويلة الأجل للبرنامج القطري في مساعدة الحكومة والشركاء على التخفيف من وطأة الفقر في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمستوطنات الحضرية العشوائية، وإنقاذ الأرواح وموارد الرزق للمجموعات السكانية المنكوبة بمستويات عالية استثنائية من انعدام الأمن الغذائي في المراحل الاستهلالية للكوارث. وسيتم تحقيق هذه الأهداف عبر ما يلي: (1) مساندة التعليم الأساسي للأطفال المحرومين من خلال مواصلة التغذية المدرسية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وعبر نشاط جديد للتغذية المدرسية يُعنى بأطفال المناطق الحضرية؛ (2) صندوق لأنشطة الاستعداد للكوارث وذلك لمساعدة المجتمعات المحلية المهددة في مجموعة مختارة من الأقسام القاحلة على استحداث خطط للاستعداد للكوارث وعلى إنشاء صندوق احترازي للسلع الغذائية للمساعدة على تنفيذ تلك الخطط عند ظهور العلامات الأولى لكارثة وشيكة؛ (3) التغذية والرعاية المجتمعية للحد من تفشي سوء التغذية في صفوف صغار الأطفال وأمهاتهم في مجموعة مختارة من المناطق القاحلة وشبه القاحلة.

29- وقد نُفِّذت عملية تقييم خارجي للبرنامج القطري في يناير/كانون الثاني-مارس/آذار عام 2002[8]. ولم تتمكن البعثة من تقييم اثنين من الأنشطة الثلاثة للبرنامج القطري بالنظر إلى أن هذين النشاطين لم يكونا قد انطلقا بعد للأسباب المعروضة آنفا. على أن البعثة لاحظت أن "البرنامج القطري، وحسبما اعتُمد، يركز على التغذية المدرسية، مع اهتمام أقل ببرامج التغذية الرامية إلى التخفيف من آثار الطوارئ وإلى توفير التغذية ذات التركيز الجهوي". ورأت البعثة أن من الواجب بذل جهود متينة لضمان تماشي تصميم البرنامج القطري مع الوجهة الاستراتيجية لمخطط الاستراتيجية القطرية.

30- وعلى الرغم من بعض التحفظات فقد تبين للبعثة أن المبادئ الإنمائية الأساسية للبرنامج مرعية على نحو جيد بفضل الطبيعة الخاصة لبرنامج التغذية المدرسية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة؛ وأن النشاط قد نُفِّذ على نحو طيب بشكل خاص مع حالات بسيطة من تسرب أو انحراف الموارد الغذائية؛ وأن الأغذية تُستخدم استخداماً جيداً كمورد إنمائي وكعنصر مهم في النهوض بالأوضاع الحياتية للأطفال المستفيدين ولعائلاتهم؛ وأن البرنامج ليس مجرد برنامج للتغذية المدرسية، وهو ما يتضح من المستوى العالي للإنجاز التعليمي في المناطق المستهدفة الذي يكافئ ما هو قائم في الأقاليم الأخرى بل ويتجاوز ذلك في بعض الحالات. كما تبين للبعثة أن نشاط التغذية المدرسية يتسم بحسن الاندماج والتماسك من حيث أنه "يتفق اتفاقاً فائقاً مع أولوية الحكومة الكينية ذاتها. [...] وهو مندمج بشكل جيد مع عمليات وزارة التربية، والعلم، والتكنولوجيا ومع جهود الجهات المانحة الأخرى التي تساند التعليم الابتدائي في كينيا، ولاسيما مساندة الحكومة البريطانية المتمثلة في توفير الكتب المدرسية لكل المدارس الابتدائية".

31- وخلصت البعثة إلى أنه ما من شك في أن نشاط التغذية المدرسية قد أتاح لأعداد ضخمة من صغار الكينيين المنتمين إلى أسر بالغة الفقر في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وفي أحياء بائسة مختارة في نيروبي تلقي التعليم والاستفادة من التغذية المحسنة. كما أنه يتناسب جيداً مع فلسفة تحفيز التنمية المعتمدة في **البرنامج** ومع الأولوية الوطنية العالية الممنوحة للتعليم الابتدائي العام. ولذلك فإن من الواجب أن يستمر هذا النشاط في تلقي مساندة البرنامج باعتباره عنصراً هاماً في برنامج متكامل أوسع يحتوي على موارد غذائية وغير غذائية لإزالة العوائق التي تؤدي إلى تصاعد حدة انعدام الأمن الغذائي في كينيا.

32- وأخيراً لاحظت البعثة أن مزايا المرونة المتأصلة في نموذج البرمجة قد ظهرت في تحويل النشاط الأساسي 3 إلى تدابير دعم للأنشطة المتصلة بجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز الساعية إلى دعم المنظمات والأسر التي تتولى رعاية أيتام هذه الجائحة في مجموعة مختارة من الأقسام.

33- وأوصت البعثة بأن يكفل **البرنامج** احتواء البرنامج القطري على موارد كافية، غذائية ومالية على حد سواء، لمشاركة وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها في **البرنامج** مشاركة كاملة ومتواصلة في الجهود المتكاملة لتحسين فهم نطاق ظاهرة انعدام الأمن الغذائي، وعواقبها، وأسبابها. وبالتعاون مع الجهات المانحة الأخرى فإن هذه الجهود ستركز على بناء القدرات المتصلة بجمع البيانات وتحليلها على مستوى الأقسام. ويتعين على **البرنامج** أيضاً أن يبدأ في الاستعداد لاحتمال الحاجة الواسعة إلى المعونة الغذائية لمكافحة جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. ورأت البعثة

[8] تقرير تقييم البرنامج القطري لعام 2002.

أن ذلك سيتطلب أيضاً توسيع نطاق العمليات المزمعة في إطار النشاط الأساسي 3 في الفترة 2002-2003 في موعد أبكر كثيراً من مجرى الدورة البرنامجية التالية. وسيجري **البرنامج** مشاورات مع الحكومة والشركاء الآخرين لتحديد السبل اللازمة لتوسيع نطاق عملياته. غير أن مستوى أنشطة **البرنامج** المتعلقة بجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز قد تكون محدودة بسبب قلة ما هو متاح من موارد ومن شركاء منفذين.

34- وقد حظيت استنتاجات البعثة وتوصياتها بموافقة الحكومة.

عمليات الإغاثة

35- تتعرض كينيا لكوارث طبيعية متكررة وقد بدأت بتلقي مساعدات **البرنامج** الطارئة لهذا الغرض منذ عام 1965. وخلال السنوات الخمس الماضية، وانطلاقاً من أوائل عام 1997، قدم البرنامج المعونات الغذائية الطارئة لمجموعات سكانية يتراوح عددها بين 476 713 نسمة في 12 قسماً في إطار عملية الطوارئ 5803 (في عام 1997) إلى 4 375 541 في 22 قسماً في ظل عملية الطوارئ 6203 (التوسع الأول) في النصف الأول من عام 2001. وعلى مدى السنوات الخمس ذاتها، وحتى أبريل/نيسان عام 2002، بلغ مجموع المعونات الغذائية الطارئة المقدمة 728 810 طناً، بتكلفة تقدَّر بنحو 388.9 مليون دولار. ومن المقرر أن تنتهي عملية الطوارئ الحالية المتعلقة بالجفاف في أكتوبر/تشرين الأول عام 2002. ولكن بما أن دورة الجفاف في كينيا تزداد قصراً على ما يبدو فإن من الحكمة أن يتوقع المرء حدوث موجة جفاف رئيسية واحدة على الأقل أثناء فترة البرنامج القطري المقبل.

36- هناك عملية مطولة من عمليات اللاجئين (عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش 6226) ينفذها **البرنامج** حالياً لإنقاذ الأرواح والنهوض بالأوضاع الصحية والتغذوية لنحو 000 224 لاجئ من البلدان المجاورة، وستنتهي هذه العملية في سبتمبر/أيلول عام 2003. غير أن من المحتمل أن يتم إقرار توسع آخر لهذه العملية. وبالنظر إلى تزعزع الأوضاع في الإقليم الفرعي، فإن هناك احتمالاً قوياً بتدفق موجات جديدة من اللاجئين، مما سيزيد من الضغوط على البيئة الهشة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة حيث تتمركز مخيمات اللاجئين، وعلى الموارد المنهكة أصلاً للمجتمعات المحلية المضيفة. وبشكل عام فإن الموارد المتاحة في ظل العملية الحالية للإغاثة الممتدة والإنعاش كانت غير كافية للعناية بأمر العدد الحالي والمتزايد من المستفيدين، ودعت الحاجة في الغالب إلى خفض الحصص الغذائية إلى ما دون مستوى المتطلبات القياسية اليومية بكثير.

التوجه المقبل لمساعدات البرنامج

37- تمت صياغة مخطط الاستراتيجية القطرية هذا، وهو من مخططات الجيل الثاني، في سياق التعديل الحالي للتقدير القطري المشترك، وإطار الأمم المتحدة الأول للمساعدة الإنمائية، وفي ظل عملية جمعية وتشاركية قائمة على عقد الاجتماعات مع مندوبي الحكومة (على مستوى المركز والأقسام)، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات غير الحكومية. ومن هذه المداولات انبثق توافق في الآراء حول أهداف أنشطة المساعدة الإنمائية **للبرنامج**، واستراتيجية تنفيذها، ونطاقها، وطبيعتها. وفي ضوء التزام الحكومة المتين بتنمية الموارد البشرية، وعلى وجه الخصوص بالتدابير في القطاعات الاجتماعية التي يساندها **البرنامج**، فإن الوجهة الأساسية للأهداف الاستراتيجية طويلة الأمد ستظل على ما كانت عليه في إطار البرنامج القطري الراهن عموما. وتشمل هذه الأهداف زيادة الدعم للتعليم في المرحلة الابتدائية وما قبل الابتدائية (ولاسيما بالنسبة للفتيات والأيتام) في سياق الجهود المجتمعية لتعزيز الإنتاج الغذائي؛ وترسيخ الأمن الغذائي للأسر الفقيرة والجائعة المتضررة من جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز؛ واتخاذ التدابير المجتمعية للاستعداد للكوارث.

38- وهكذا فإن مهمة **البرنامج** في كينيا ستساعد الأسر والمجتمعات المحلية الفقيرة المحرومة من الأمن الغذائي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الأخرى المعانية من انعدام الأمن الغذائي على التخفيف من انعدام الأمن الغذائي المزمن على المدى القصير وتمكينها من المساهمة في تحقيق الهدف الوطني المتمثل في استئصال الفقر. وفي سياق التقييم القطري الموحد/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية فإن **البرنامج** سيسهم في التدابير المتخذة في مناطق الاهتمام ذات الأولوية (الوصول إلى التعليم؛ مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز؛ تدهور الموارد الطبيعية؛ إدارة الكوارث والاستعداد لها). وسينصب هذا الدعم على ثلاثة من المجالات الاستراتيجية لسياسة تحفيز التنمية وهي: (1) تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في الرصيد البشري من خلال تلقي التعليم والتدريب؛ (2) تمكين الأسر الفقيرة من اكتساب الأصول المادية والحفاظ عليها؛ (3) التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية في المناطق المعرضة لتكرار حدوثها. وسيرسي البرنامج القطري المقبل صلات واضحة مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لضمان مساهمة أنشطة **البرنامج** بشكل مباشر في تحقيق النتائج المنشودة لهذا الإطار وإنجاز المهام الإنمائية المحددة في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر. وستتمثل الأهداف طويلة الأجل لمساعدات البرنامج المقبلة بما يلي:

- تعزيز قدرة الأسر الفقيرة الجائعة (ولاسيما الأسر التي تترأسها النساء والأطفال) على الاضطلاع بأمر تنميتها الذاتية من خلال التعليم والتدريب؛
- تمكين الأسر الضعيفة من تحمل الهزات الخارجية (موجات الجفاف، وما إليها) مع القيام في الوقت ذاته بمعالجة أوجه الاختلال القائمة بين الجنسين والتصدي لجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

39- وسيتحقق ذلك عبر اتخاذ التدابير الهادفة إلى ما يلي:

- تعزيز التنمية المجتمعية وطاقة الموارد البشرية من خلال توفير التعليم والتدريب على مختلف الأصعدة، مع اهتمام خاص بالفتيات، والأيتام، وبرامج تعليم الكبار (ولاسيما النساء)؛
- زيادة قدرة الأسر/المجتمعات المحلية على الصمود والتصدي للهزات الخارجية الناجمة عن استمرار حالات الطوارئ أو تكرر حدوثها، مثل جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز و/أو الكوارث الطبيعية، من خلال تمتين الهياكل المؤسسية على مستوى المجتمعات المحلية، والأقسام، والقطر بأكمله؛ و
- توفير الدعم التغذوي للأطفال المحرومين في مرحلة الدراسة وما قبل الدراسة، والأيتام، ومرضى جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وأسرهم.

40- وتشمل المبادئ الهادية لتنفيذ الأنشطة ما يلي: الاستعداد للكوارث، والتخفيف من آثارها، وتخطيط إدارتها؛ وتعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين ومشاركة المرأة في كل عمليات اتخاذ القرارات؛ ومشاركة الأقسام والمجتمعات المحلية في توجيه المعونة؛ والتوعية بجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في كل الأنشطة؛ واستقطاب التأييد لجهود مكافحة الجوع؛ وإقامة علاقات شراكة مع الحكومة والوكالات الإنمائية المعنية الأخرى؛ وبناء طاقة الموارد البشرية (في صفوف المستفيدين والوكالات الحكومية). وسيُعنى بضمان تقديم المعونة الغذائية عند الحاجة لها فحسب ولأقصر فترة ممكنة تفادياً لخلق الاتكالية. كما أن **البرنامج** سيعزز من جهوده الرامية إلى إدماج منهجيات وبيانات تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها ضمن نظام مشترك واحد، ومساعدة الحكومة في تطوير قدرتها في ميادين الإنذار المبكر وتحليل هشاشة الأوضاع على نحو مستدام. وستُدرج هذه المهام كأنشطة في البرنامج القطري المقبل.

تحديد ميادين الأنشطة الرئيسية

41- وفقاً للاستراتيجية فإن الموارد الغذائية للبرنامج إلى جانب الموارد غير الغذائية ستوجه نحو ثلاثة أنشطة أساسية على النحو التالي: (1) 75 في المائة لمساعدة التعليم الأساسي (الابتدائي وما قبل الابتدائي)، وستُستخدم نسبة 10 في المائة من هذه الموارد في مساندة أنشطة الغذاء مقابل الأصول المستندة إلى المجتمعات المحلية والرامية إلى ضمان الاستدامة البرامجية؛ (2) 15 في المائة لمساندة الأسر المنكوبة بمرض الإيدز؛ (3) 10 في المائة لصندوق أنشطة الاستعداد للكوارث الذي سيتم في ظله تقديم المساندة لأنشطة إدارة الكوارث والتخفيف من آثارها وأنشطة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها. وتمشياً مع سياسات البرنامج، وكجزء من الجهود الشاملة للتصدي للفجوة القائمة بين الجنسين في كينيا، فإن 60 في المائة من موارد **البرنامج** ستوجه نحو النساء.

42- سيوجَّه هذا النشاط الأساسي، الذي يُعنى بالأولوية 2 من أولويات سياسة تحفيز التنمية ويساند الهدف الوطني في توفير التعليم الأساسي العام، نحو المدارس المستهدفة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والأقسام الريفية والحضرية الأخرى المحرومة من الأمن الغذائي التي يكثر فيها الأيتام، وترتفع معدلات الإصابة بسوء التغذية، وتتفشى الأمية في صفوف الإناث، وتنخفض نسب الالتحاق بالمدارس والمواظبة على الدراسة وترتفع معدلات التسرب. وستسهم أنشطة **البرنامج** في المدى البعيد في تحسين وتوسيع التعليم الابتدائي بحيث يشمل الجميع، والحد من أوجه التفاوت بين الجنسين. وسترمي هذه الأنشطة إلى تحسين معدلات الالتحاق بالمدارس والمواظبة على الدراسة، وتوفير قدرات خاصة للأطفال الضعفاء للوصول إلى التعليم الأساسي، ولاسيما الفتيات والأيتام، وزيادة قدرتهم على التعلم. كما سيساعد **البرنامج** مراكز تنمية الطفولة المبكرة ومراكز رعاية الأطفال التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة "اليونيسيف"، مع إيلاء اهتمام خاص بالحوامل والأمهات المعانيات من سوء التغذية، وبالأطفال دون سن الخامسة. وسيتلقى هؤلاء المستفيدون تغذية تكميلية بغية خفض النسب العالية للأطفال من سن الرابعة والخامسة المعانين بالفعل من التقزم الذين ينضمون إلى برنامج التغذية المدرسية. ومعظم المراكز الريفية لتنمية الطفولة المبكرة هي مراكز مجتمعية تتوجه نحو الشرائح المعدمة في صفوف الفقراء وتوفّر التعليم المجاني للأطفال.

43- ويصعب على الحكومة بسبب ارتفاع تكاليف البنود الغذائية وغير الغذائية أن تساند نشاط التغذية المدرسية على المدى الطويل. ومن الواضح إذن أن التغذية المدرسية تتطلب استراتيجية متفق عليها لإنهاء المعونة. وستستند هذه الاستراتيجية والاستدامة طويلة الأمد إلى التدابير المتخذة لدعم وحدات الإنتاج المدرسية تمشياً مع سياسة الحكومة وبالترافق مع النشاطين الآخرين من أنشطة البرنامج القطري. وأوضح تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري الكيني أن

عنصر الاستدامة في برنامج التغذية المدرسية يجب ألا يقتصر على المدرسة نفسها، وأوصى بإدماج التغذية المدرسية ضمن جهود واسعة وموجهة في الوقت ذاته تشرك المجتمع المحلي للمدرسة عبر جهود الجهات المانحة المتعددة. وبمراعاة هذه التوصية فإن هناك مجالاً لتحسين تصميم وإدارة أنشطة الاستدامة للمساعدة على تحقيق النتائج المثلى. وهكذا فإن أنشطة مساعدة التعليم الأساسي ستواصل إشراك المجموعات السكانية المعنية على نحو أوثق أكثر فأكثر في إدارة البرنامج. وسيتعاون **البرنامج** مع الحكومة في ضمان إدماج سياسة التغذية المدرسية ضمن الخطط الإنمائية الوطنية والقطاعية. وقد أكد تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري الكيني الدور الأساسي للتغذية المدرسية في البرنامج القطري المقبل، غير أنه أشار إلى أن هذا النشاط يجب ألا يشكل محور جهود **البرنامج** المقبلة في ميدان المعونة الغذائية. ولكن كان من الواضح للغاية خلال المداولات مع الحكومة والشركاء المحتملين الآخرين أن التغذية المدرسية يجب أن تكون عنصراً بارزاً في البرامج الإنمائية **للبرنامج** بسبب أثرها الإيجابي جداً في كينيا.

44- سيواصل موظفو وزارة التربية، والعلم، والتكنولوجيا ولجان الإدارة المدرسية جهود توعية المجتمعات المحلية والآباء والأمهات وتعبئة هذه الأطراف قبل وقت طويل من بدء عمليات التغذية المدرسية. ويرمي ذلك إلى ضمان أن يكون تركيب الهياكل المؤسسية على مستوى المجتمعات المحلية على نحو يكفل قدرة تلك الهياكل على متابعة جهود التغذية المدرسية بعد انتهاء دعم **البرنامج**. وقد تكون المجتمعات المحلية قادرة في نهاية المطاف على مواصلة هذه الجهود بمفردها إذا ما توفر لها الدعم التقني الكافي (على سبيل المثال فإن بعض المجتمعات المحلية تقوم بالفعل بزراعة المحاصيل الغذائية وتربية الثروة الحيوانية في الرقع المدرسية إلى جانب بناء صفوف ومراحيض إضافية، وما إلى ذلك) والإنذار المتقدم. وفي سياق وثيقة استراتيجية الحد من الفقر فإن مساعدة التعليم الأساسي يجب أن تكون جزءاً من استراتيجية حكومية شاملة مدعومة من الجهات المانحة المختلفة وترمي إلى توفير التعليم الابتدائي المجاني والميسور، والتعاقد مع المعلمين وتدريبهم، وبناء هياكل مدرسية إضافية، وتحفيز المعلمين، وتوفير الأمن الغذائي المجتمعي.

45- وسيتم تطوير نشاط مساعدة التعليم الأساسي بالمشاركة الكاملة لسلطات الأقسام، والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، ووزارة التربية، والعلم، والتكنولوجيا. كما ستُلتمس المساعدات التكميلية من الشركاء الآخرين مثل وزارة الزراعة والتنمية الريفية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والوكالات المانحة الثنائية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، لتحسين قدرات التعلم؛ وتوفير مواد التعليم؛ وحفر الآبار؛ وإنشاء مرافق الإصحاح؛ والتخلص من الديدان المعوية؛ والتوعية بالنظافة؛ وإقامة الحدائق المدرسية؛ وتنفيذ أنشطة أخرى مدرة للدخل، كجزء من استراتيجية إنهاء المعونة.

46- يُعنى هذا النشاط الأساسي بالأولويتين 2 و3 من أولويات سياسة تحفيز التنمية وهما تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في الرصيد البشري من خلال تلقي التعليم والتدريب، و تمكين الأسر الفقيرة من اكتساب الأصول المادية والحفاظ عليها. وسيساند هذا النشاط جهود الحكومة والمجتمع الدولي في معالجة أمر انعدام الأمن الغذائي الناجم عن جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، مع اهتمام خاص بتعزيز قدرة الأسر والمجتمعات المحلية على العناية بالأيتام.

47- وستسهم المعونة الغذائية، إلى جانب المدخلات غير الغذائية المقدمة من شركاء البرنامج، في النهوض المستدام بالأمن الغذائي في صفوف الأيتام والقائمين على رعايتهم. وستعمل على تحسين حياة مرضى فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز من حيث النوعية والمدة بحيث يمكن لهم المشاركة في إرساء الأمن الغذائي الأسري، مع تفادي معاناة أفراد الأسرة المعالين من الجوع حينما يخضع كاسب الرزق للمعالجة من العلل المصاحبة لمرض الإيدز. وستشكل المعونة الغذائية وسيلة لنقل الدخول وتوفير الحوافز للأمهات، والقائمين بالرعاية، وأعضاء الأسر الأصحاء للمشاركة في الدورات التدريبية لمعهد التحليل الجماعي، والتدريب على الأساليب الصحية والتغذوية الجيدة، والمشاركة في أنشطة الغذاء مقابل الأصول.

48- وستُبذل جهود لاستقطاب التأييد والتوعية لمنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في كل المناطق التي تُنفَّذ فيها أنشطة البرنامج. وسيتم توزيع مواد الإعلام، والتثقيف، والاتصال عبر جميع الأنشطة المعانة من البرنامج، والموجهة نحو الرجال، والنساء، ولاسيما من الشباب داخل المدارس وخارجها على حد سواء. كما سيُستخدم نشاط مساعدة التعليم الأساسي أيضاً كوسيلة لنقل رسائل تفادي المرض، وسيعمل البرنامج بالتعاون مع المجلس الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ووكالة الأمم المتحدة لمكافحة مرض الإيدز، على مساندة نشر المعلومات عن منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز من الأمهات إلى الأطفال.

49- وستواصل دائرة الخدمات الاجتماعية في وزارة الشؤون الداخلية، والتراث، والرياضة القيام بهذا النشاط عبر هياكلها اللامركزية والمنظمات المجتمعية التي ستضطلع بتنفيذ الأنشطة بدعم من المنظمات غير الحكومية. وسيتم تشجيع مشاركة الرجال والنساء عبر الهياكل المجتمعية لتعزيز اتخاذ القرارات المحلية. وسيجري التركيز على إدماج الأنشطة البرامجية مع الجهود الجارية الأخرى (مثل أنشطة الرعاية والتغذية المنزلية الخاصة بمرضى وأيتام جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز؛ والأمن الغذائي؛ والأنشطة المدرة للدخل، وأنشطة التغذية). وعلى مستوى المجتمعات المحلية

سيوجَّه اهتمام خاص إلى التمثيل المتساوي للرجال والنساء في لجان الإدارة. وستُشجع النساء على ترؤس هذه اللجان، كطريقة لتعزيز دورهن في عملية اتخاذ القرارات. وفي هذا السياق فإن **البرنامج** سيعمل بالتشارك مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واليونيسيف، ومنظمة الأغذية والزراعة، والوكالات الأخرى الداعمة للمجتمعات المحلية الزراعية، ومجموعات النساء والشباب، والمنظمات المجتمعية.

50- أُدرج إنشاء هذا الصندوق على أنه نشاط جديد في البرنامج القطري الراهن. وكان **البرنامج** قد انخرط في مشروعات صغيرة من مشروعات الغذاء مقابل العمل بالاعتماد على موارد عمليات الطوارئ. وهدف الصندوق إلى الاستفادة من الجوانب الإيجابية لتلك الأنشطة مع تحسين توجيه المعونة، والرصد، والاستدامة في الوقت ذاته؛ ووضع خطط للاستعداد للكوارث عبر التدريب وتعبئة المجتمعات المحلية؛ وتنفيذ هذه الخطط من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل حيثما كان ذلك مناسبا. على أن هذا النشاط لم يُكتب له الانطلاق بسبب حالة الطوارئ الحادة الناجمة عن الجفاف (1999-2000). على أن العمليات في ظل هذا النشاط قد تبدأ، كما هو متصور، في أكتوبر/تشرين الأول عام 2002 وذلك كآلية لإنهاء عملية الطوارئ في مجموعة مختارة من المجتمعات المحلية.

51- وفي البرنامج القطري التالي ستتواصل أنشطة الاستعداد للكوارث وتتسع بهدف تمكين الأسر والمجتمعات المحلية في المناطق المستهدفة من التخفيف من وطأة انعدام الأمن الغذائي الحاد والمزمن ومن آثار الكوارث الطبيعية. ويرمي النشاط إلى مساعدة الأسر والمجتمعات المحلية على إحياء و/أو خلق الأصول وتعزيز قدرتها واستعدادها للتصدي للكوارث عبر التدريب على المهارات، والادخار الجماعي، والتضامن، ودورات معهد التحليل الجماعي، وخدمات الصحة الإنجابية، والتوعية التغذوية. وستسهم المساعدات الغذائية في خلق قدرات الاستجابة المحلية عبر تدريب القائمين بأنشطة التنمية المجتمعية وزعماء المجتمعات المحلية على تقدير المخاطر والاحتياجات، وتخطيط الاستعدادات، وتنفيذ أنشطة التخفيف من وطأة الكوارث؛ كما أن هذه المساعدات ستسهم من خلال أنشطة الغذاء مقابل الأصول في تنفيذ أنشطة التخفيف من وطأة الكوارث التي تحددها المنظمات المجتمعية في المناطق المستهدفة.

52- وسيسعى **البرنامج** إلى تعزيز قدرة وحدة الغوث والإحياء ومشروع إدارة الأراضي القاحلة في مكتب الرئيس للاستعداد للكوارث والتصدي لها وذلك من خلال تدريب موظفيهما على إدماج واستخدام أساليب تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها ومعلومات المخاطر الأخرى في وضع القرارات، والتخطيط الاحترازي، وإعداد خطط العمل. وسيتم ذلك عبر أنشطة التدريب والخبرات الاستشارية المحلية؛ وتعبئة الموارد؛ والإدارة الجردية من خلال ترتيبات الوصول والشراء المعقودة مع المؤسسات الخاصة والعامة. وسيعزز **البرنامج** أيضاً القدرات اللوجستية وقدرات إدارة الأغذية في القطاع الخاص عبر اقتسام خبراته مع الشركاء المحليين في ميادين مسك الدفاتر وإدارة العنابر، ونظم تتبع السلع، والتخطيط اللوجستي للنقل البري.

آفاق البرمجة التعاونية

53- يتماشى مخطط الاستراتيجية القطرية هذا مع الدورة البرنامجية لوكالات الأمم المتحدة. ويشارك موظفو **البرنامج** ونظراؤهم مشاركة نشطة في مختلف جماعات العمل المواضيعية التابعة للفريق القطري للأمم المتحدة. وتولي الاستراتيجية التعاونية للأمم المتحدة اهتماماً خاصاً لتوجيه المعونة في مجالات مواضيعية ذات أولوية محددة بصورة مشتركة، أي مجالات تدهور الموارد الطبيعية؛ وتزايد وتيرة الكوارث وحدتها؛ وصحة الأمومة والطفولة؛ وأنماط الأمراض؛ والوصول إلى التعليم الأساسي؛ وجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وستظل البرمجة المشتركة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية سمة أساسية من سمات تنفيذ بعض الأنشطة.

الآثار التشغيلية

54- من المزمع اعتماد استراتيجيات التنفيذ والأنشطة التكميلية التالية لضمان إرساء برنامج قطري فعال ومستدام.

توجيه المعونة

55- ستساند وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها توجيه معونات البرامج عبر تحديد المجموعات الأشد ضعفاً إزاء انعدام الأمن الغذائي المزمن، والجفاف، وسوء التغذية، وجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وستستند برمجة المعونة الغذائية على نظام مجتمعي لتوجيه المعونة وتوزيعها. وسيسعى هذا النهج إلى تحديد مناطق البلاد المعرضة لمخاطر سائدة، واستحداث استراتيجيات لمعالجة أمر انعدام الأمن الغذائي الحاد والمزمن على حد سواء. وسترمي أنشطة **البرنامج** إلى تعزيز استراتيجيات التصدي في فترات الإجهاد الغذائي.

بناء القدرات البشرية

56- ولكي تسفر المعونة الغذائية عن خلق أصول مستدامة، فإن التركيز سينصب على نقل الأغذية ضمن حزمة إنمائية. وستشمل هذه الحزمة التدريب والتوعية، ولاسيما في أنشطة الغذاء مقابل الأصول، وعمليات نقل البنود غير الغذائية، وضبط الجودة، وخلق المهارات والهياكل التنظيمية ضمن المجتمعات المحلية لتخطيط الأصول، وإدارتها، والحفاظ عليها.

المشاركة المجتمعية

57- ستتطور الأنشطة المعانة من البرنامج تدريجياً لتغدو نهجاً مجتمعياً متعدد القطاعات يشتمل على مجموعات مختلفة من الأنشطة المدعومة بالمعونة الغذائية. وحيثما كان ذلك مناسباً ومجدياً فإن هذه الأنشطة ستتضمن ما يلي: أنشطة التغذية الخاصة بأيتام جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والفتيات اليافعات والأسر المنكوبة بالجائحة المذكورة؛ ومساندة التعليم والتدريب على المهارات؛ وأنشطة الغذاء مقابل الأصول (ولاسيما لتغطية الفجوة الغذائية الرئيسية خلال الموسم العسير وتعزيز استعدادات المجتمعات المحلية والأسر لمجابهة الكوارث)؛ وزيادة الإنتاج الغذائي؛ والأنشطة المدرة للدخل. وستكفل هذه الأنشطة استجابة كل الأنشطة البرامجية على نحو أفضل لاحتياجات المستفيدين الأشد فقراً، على نحو ما تحددهم المجتمعات المحلية عبر النُهج التشاركية.

الرصد والتقييم

58- سيقاس التقدم نحو إحراز الأهداف من خلال الرصد المستند إلى النتائج المنشودة وتقنيات التقييم التشاركي. وسيُزوَّد الشركاء المنفِّذون والنظراء بالتدريب الذي يكفل تحديث ما سبق اكتسابه حول هذا الموضوع. وسيعكس الإطار المنطقي المؤشرات الرئيسية النوعية والكمية للأداء والموجهة نحو الأثر. وسيتم تقسيم البيانات بحسب الجنس والمتغايرات الاقتصادية-الاجتماعية. وستتم العمليات الشاملة للرصد والتقييم الخاصة بأنشطة معينة بالتعاون مع الدوائر الحكومية المعنية، والمنظمات غير الحكومية، وشركاء الأمم المتحدة، مع تركيز خاص على المبادرات التعاونية في ظل عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وستوفر وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها المساندة لإنشاء نظام للرصد والتقييم تشارك فيه الحكومة والشركاء الآخرون على نحو كامل. وستعكس المؤشرات الناتجة بصورة وثيقة أهداف إعلان الألفية (مثل خفض الفقر بنسبة النصف بحلول عام 2015) والأهداف الاستراتيجية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على نحو ما هو معروض في الفقرة 38.

توريد الأغذية

59- سيقوم **البرنامج** بتسليم الأغذية في مومباسا وسيعتمد استراتيجية توريد مرنة، حيث سيقوم بشراء الحبوب محلياً بأسعار تنافسية حينما تكون الفوائض متاحة وسيلجأ إلى الاستيراد خلال فترات الجفاف أو الشح. وستتألف سلة الأغذية من الحبوب، والبقول، والزيوت النباتية، والحبوب المخلوطة، والسكر. وسيجري استيراد السلع غير المتاحة محلياً، أو ذات الأسعار غير التنافسية. وستتم كل عمليات التوريد المحلية وفقاً للإجراءات والخطوط التوجيهية للتوريد المعتمدة في البرنامج. وحيثما أمكن فإن الوزارات المنفِّذة ستساند نقل السلع الغذائية. وستواصل الحكومة ترتيب كل الاستثناءات والإعفاءات الضريبية لضمان إطلاق السلع الغذائية في الوقت المناسب وإرسالها إلى الأقسام. وسيتواصل اقتسام تكاليف المناولة، والتخزين، والنقل الداخلي من مومباسا و/أو التوريد المحلي/الإقليمي إلى مواقع المشروعات، مع الحكومة.

الموارد غير الغذائية وعلاقات الشراكة الجديدة

60- سيسعى **البرنامج** إلى ضمان المساندة للنفقات غير الغذائية بحيث يتمكن المستفيدون من تلقي المنافع الإنمائية طويلة الأمد إلى جانب المساعدة الغذائية. وقد خلص تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري إلى أن الافتقار إلى الموارد غير الغذائية والموارد النقدية التكميلية كان عاملاً رئيسياً في تقليل فعالية نشاط التغذية المدرسية. ويمكن أن يضر ذلك بتحقيق الأهداف والغايات. ولذلك فإن الجهود ستُبذل في البرنامج القطري المقبل لتعزيز علاقات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية، والبرامج الحكومية، والجهات المانحة بغية ضمان المساندة غير الغذائية. وبالنظر إلى صعوبة تنسيق التوقيت مع كل الشركاء المعنيين، فإن عملية الميزنة في **البرنامج** ستكون مرنة إلى حد يكفي لتغطية بعض تلك النفقات.

علاقات الشراكة

61- ستواصل وزارة المالية والتخطيط الاضطلاع بدور المؤسسة النظيرة، وستتولى مسؤولية الحصول على الموارد الخارجية والموافقة عليها. وستوكل مهمة صياغة البرنامج القطري وتنسيقه إلى اللجنة الاستشارية للبرنامج القطري التي تضم مندوبين عن الحكومة، **والبرنامج**، والشركاء الإنمائيين الآخرين. وفي ظل هذه اللجنة ستضطلع لجنة فرعية تقنية بمهمة ترتيبات التصميم والتنفيذ، ورصد وتقييم أنشطة البرنامج القطري، وإدماج ذلك في البرامج الإنمائية الوطنية. وخلص تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري إلى أن الحاجة ستدعو إلى علاقات شراكة فعالة خلال مرحلة التنفيذ وذلك

لبلوغ مستوى أمثل من إنجاز الأهداف والغايات البرنامجية. وستُحدد الوظائف والمسؤوليات المعنية لمختلف الوكالات المشاركة، إلى جانب طبيعة الصلات المنتظمة، تحديداً واضحاً في البرنامج القطري، وسيتم الاتفاق عليها والتصريح بها بحيث تتفهم الجهات المعنية بالبرنامج القطري أدوارها ومهامها الذاتية وأدوار ومهام كل جهة أخرى. وخلال البرنامج القطري التالي سيولى اهتمام خاص بتعزيز علاقات الشراكة من خلال إشراك المنظمات الشريكة في المراحل الأولى لصياغة الاستراتيجية. وستُدرج الالتزامات تجاه النساء في الاتفاقيات المبرمة مع كل الشركاء المنفّذين. وسترسى ترتيبات أكثر تركيزاً لعلاقات الشراكة بغية استحداث وتنفيذ عملية تعاونية تراعي النتائج المتوقعة في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وبصورة إجمالية فإن **البرنامج** سيواصل دوره الراهن في عملية التقييم القطري الموحد/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية عبر المشاركة النشطة في مختلف الجماعات المواضيعية وسيضطلع بدور القيادة في الجماعة المواضيعية المعنية بإدارة الكوارث التي يتولى رئاستها.

62- وعلى مستوى الأقسام فإن المكتب القطري سيواصل البحث عن ترتيبات التنفيذ المثلى في سياق العملية التشاورية الجارية التي ستقود إلى تطوير إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وسيراعي العملية الوطنية الجارية الآن لإحلال اللامركزية. وستُلقى مسؤولية التنسيق على عاتق الهياكل المحلية القائمة مثل لجان تنمية الأقسام ومجالس الأقسام لمكافحة مرض الإيدز.

القضايا والمخاطر الأساسية

63- على الرغم من التزام الحكومة بالحد من الفقر، على نحو ما هو معروض في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، فإن تأثير العوامل الاقتصادية الخارجية والقيود المالية قد يحد من قدرة الحكومة على المساهمة بنصيبها من الموارد لمناظرة تمويل الجهات المانحة في المواعيد المناسبة لتنفيذ البرنامج.

64- وبما أن الأغذية وحدها لن تكون كافية للتنمية، فإن **البرنامج** سيتسم بالمبادرة في التماس الشركاء في مرحلة تصميم الأنشطة لضمان توافر مدخلات تكميلية. على أن الخبرة أظهرت أن علاقات الشراكة قد تزيد من العوائق حينما تتسبب مدخلات و/أو ظروف شريك واحد أو أكثر في نشوء حالات تأخير.

65- وتشكل قلة الموارد النقدية، المترافقة مع انعدام الأمن في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، وصعوبة التضاريس، ورداءة الطرق الفرعية، وهشاشة النظام الإيكولوجي عوائق حادة أمام أنشطة الرصد والتقييم وبلوغ الاستدامة.

66- وتشمل السمات الجديدة المهمة للتحول نحو التنمية المجتمعية تعزيز مسؤولية وحدات الإدارة المحلية في تنفيذ الأنشطة المعانة بالأغذية وتنسيق الحزم الإنمائية اللازمة للنجاح المستدام. وفي الوقت الراهن فإن الموارد والخبرات التقنية المتاحة على مستوى الإدارات المحلية محدودة للغاية. وستُلتمس المساندة المالية والتقنية من الحكومة وحزم المساعدة التقنية من وكالات الأمم المتحدة الأخرى (ولاسيما الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة).

67- وسيتطلب التركيز المتزايد على أنشطة التنمية المجتمعية موارد مهمة من موظفي **البرنامج** في المراحل الأولية للتحديد، والتصميم، والتطوير. وبما أن ذلك سيتزامن مع أنشطة إنمائية جارية، وكذلك مع توسع انخراط البرنامج في الشؤون اللوجستية والنقلية، فقد تشكل عوائق الموظفين عاملاً تقييدياً بارزا. ولا بد من مواجهة مثل هذه العوائق من خلال نشر وتدريب الموظفين الوطنيين أو عبر تعيين خبراء استشاريين بعقود قصيرة الأجل.

الملحق الأول

هشاشة الأوضاع إزاء الانعدام المزمن للأمن الغذائي

أعدت هذه الخريطة في إطار دراسة "هشاشة الأوضاع بشكل مزمن إزاء انعدام المن الغذائي في كينيا: دراسة تجريبية **للبرنامج** لتحسين تحليل هشاشة الأوضاع (2001). وقد أعدت الخريطة على أساس تحليل إحصائي لأربعة عشر مؤشرا للوصول وصول إلى المناطق وتوافر الأغذية"

طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب **البرنامج** على الوضع القانوني لأي منطقة أو بلد أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود.

الملحق الثاني

الأراضي القاحلة وشبه القاحلة في كينيا

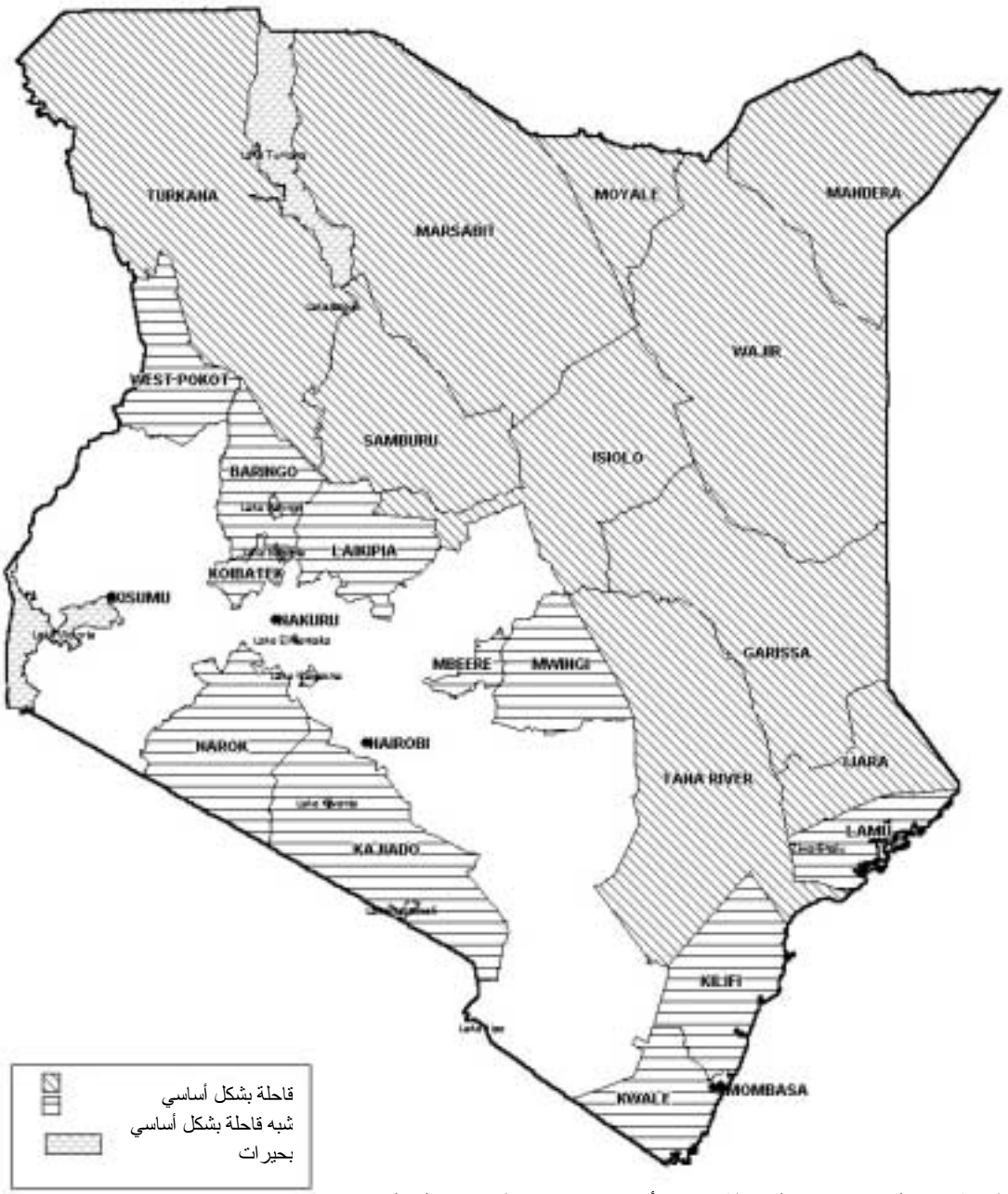

طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب **البرنامج** على الوضع القانوني لأي منطقة أو بلد أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود.

الملحق الثالث

انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كينيا

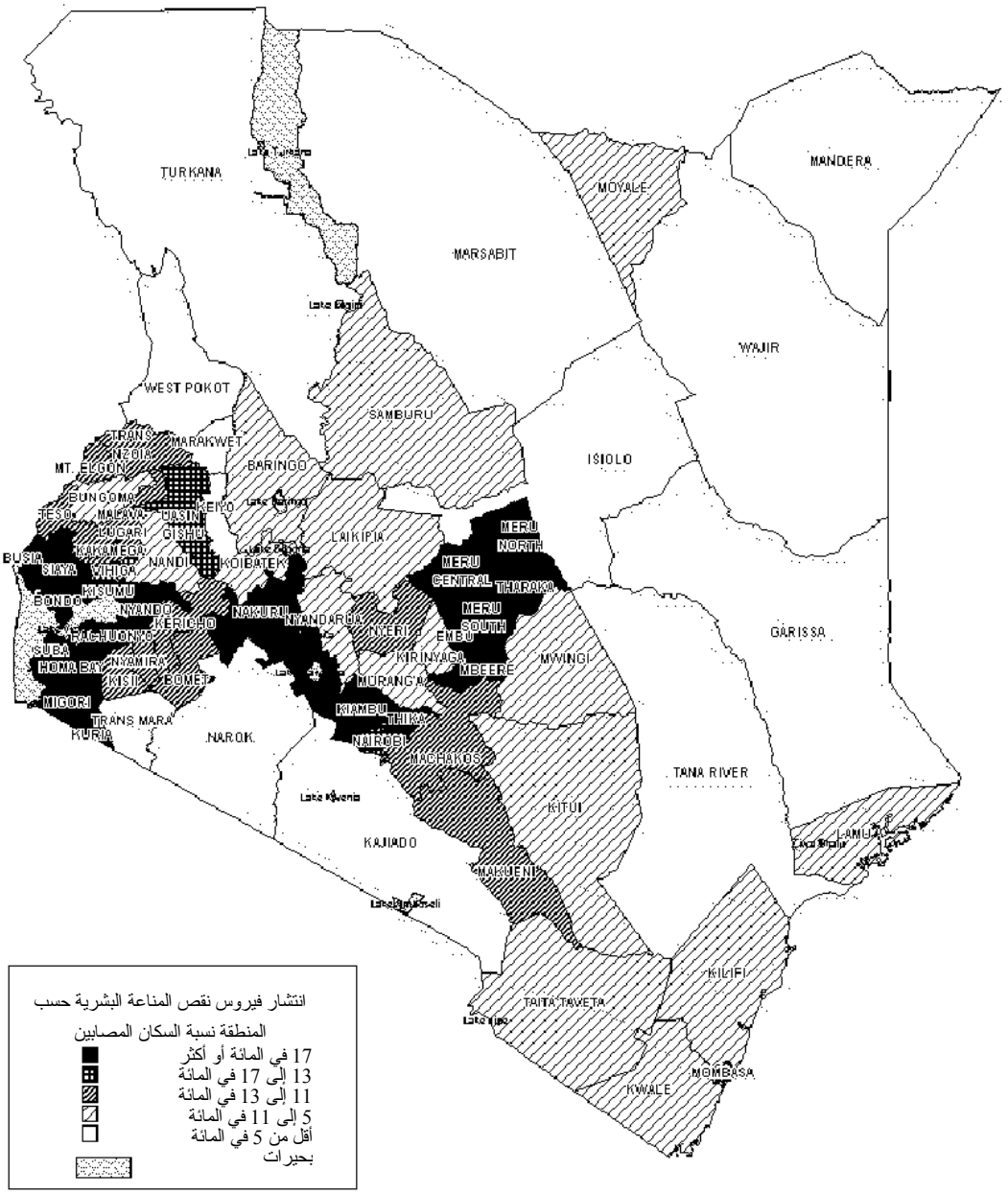

المصدر: وزارة الصحة بالتعاون مع المجلس الوطني لمكافحة الإيدز.

طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب **البرنامج** على الوضع القانوني لأي منطقة أو بلد أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود.